



مكتب المجلس يناقش سير جلسة اليوم.. وتخصيص جلسات إضافية في شهر يونيو تكون في يوم الخميس لمناقشة الميزانيات

مكتب رئيس المجلس: عدم النقل عن الرئيس إلا بشكل رسمي ومعتمد

ورئيس مجلس النواب بول رايان عبر فيهما عن خالص الغراء وصادق المواساة بضحايا الحادث إطلاق النار على كنيس سويساينو عبر فيها عن خالص الغراء وصادق المواساة بضحايا الفيضانات والانهيارات الأرضية الناتجة عن الأمطار الغزيرة التي اجتاحت جزيرة (سومطرة) والتي أسفرت عن سقوط العشرات من الضحايا والجرحى.

ثأول مرة في الكويت

شاهد تقنية الواقع المعزز



من جهة ثانية، بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى رئيس البرلمان الإندونيسي بامبانغ سويساينو عبر فيها عن خالص الغراء وصادق المواساة بضحايا الفيضانات والانهيارات الأرضية الناتجة عن الأمطار الغزيرة التي اجتاحت جزيرة (سومطرة) والتي أسفرت عن سقوط العشرات من الضحايا والجرحى. وعبر الغانم في برقيته عن التعاطف التام مع الشعب الإندونيسي الصديق، مؤكداً ثقته بقدرته على تجاوز آثار تلك الكارثة الطبيعية. كما بعث الرئيس الغانم ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ الأميركي مايك بنس

نايف المرادس في تصريح صحفي عقب الاجتماع إن المكتب ناقش جدول أعمال جلسة اليوم، والمدرج عليها الاستجوابان الموجهان إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب، مشيراً إلى أن هناك بنوداً سيتم تأجيلها في حال مناقشة الاستجوابين. وأضاف أن المكتب وافق على تخصيص جلسات إضافية في شهر يونيو المقبل بحيث تكون في يوم الخميس عقب جلستي الثلاثاء الأربعاء الأحدتين سابقاً وذلك لمناقشة قوانين عدة لاسيما الخاصة بالميزانيات والحسابات الختامية.

المجلس مع رئيسة المجلس الفيدرالي الروسي قبل أيام، وكان رد معالي الرئيس واضحاً باننا في الكويت لا نملك التدخل في القضاء الكويتي المستقل والزيهه ويمكنكم الطلب من القضاء بشكل مباشر عن طريق المحامين لأن الأمر بيد القضاء وحده». واحتتم مكتب رئيس مجلس الأمة بيانه قائلاً: «إننا ننشر هذا البيان منعاً للتداول والتحريف الذي ينتهجه بعض السياسيين للأسف، وللتحذير من النقل غير الرسمي عن معالي الرئيس». من جانب آخر، عقد مكتب المجلس اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور أعضاء المكتب، وقال مراقب المجلس النائب



رئيس المجلس مرزوق الغانم ونائبه عيسى الكندري ونايف المرادس وأحمد الفضل وصالح خورشيد وعلام الكندري

الأخذ بعين الاعتبار بعض الظروف الإنسانية للمواطنة الروسية أثناء محاكمتها وليس التدخل في المحاكمة، وقد أثير هذا الطلب أثناء لقاء رئيس

الروسية ونقلته قناة «روسيا اليوم»، قبل يومين بشأن المواطنة الروسية المحتجزة، نوضح أن السلطات الروسية طلبت من كل الجهات الرسمية

محددة أو أوساط مجهولة هو نقل يفقد المصداقية وهو غير ملزم به». وقال المكتب: «فيما يتعلق بما نشرته إحدى الصحف

دعا مكتب رئيس مجلس الأمة وسائل الإعلام المختلفة والمواقع الإخبارية عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى ضرورة عدم نسبة أي تصريح أو قول لرئيس المجلس إلا من خلال ما يصرح به الرئيس شخصياً أو ما يصدر عن مكتبه من بيانات صحافية بشكل رسمي. وقال المكتب في بيان صحفي: «عندما يريد معالي رئيس مجلس الأمة أن يبدي برأياً ما أو توضيح موقف ما، فإنه يقوم بذلك عبر تصريحه المباشر لوسائل الإعلام أو عبر كلمة أو خطاب أو بيانات صحافية تصدر عن مكتبه بشكل رسمي، وعليه فإن النقل عن معاليه عبر مصادر غير

«الميزانيات»: إعادة النظر في آليات تشخيص الإعاقاة وإجراءات تجاه مدعيها



شعيب المويزري و.د.عادل الدميخ ورياض العسائني وعدنان عبدالصمد خلال اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامية

كاداة للضبط والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء. وبين أنه أدرج في ميزانية السنة المالية الجديدة مبلغ 800 ألف دينار لسداد مستحقات السنة المالية السابقة تخص الأجهزة الطبية (سماعات - كراس متحركة) بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية، كما أن هذا الأمر تكرر أيضاً في الميزانية السابقة والتي أدرج فيها مبلغ 18 مليون دينار لسداد مستحقات تعليمية لذوي الإعاقاة، مؤكداً في الوقت ذاته أن هناك مستحقات جديدة لم يتم حصرها مما يتطلب دراسة أسباب هذا الأمر من كل من الهيئة ووزارة المالية. ولفت إلى أن اللجنة وجهت بإعادة النظر في الآليات المتبعة حالياً في تشخيص نظام الإعاقاة خاصة أن هناك لغطاً في هذا الجانب من أن عدداً من الحالات لا يتم إنصافها إلا عن طريق لجنة التظلمات، بينما الأصل أن تكون اللجان الطبية معتمدة في عملها على معايير محددة لمعرفة صاحب الاستحقاق الفعلي للإعاقاة مع تحديد درجتها بشكل مباشر.

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامية ميزانية الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقاة للسنة المالية الجديدة 2020/2019 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2018/2017 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه، وذلك بحضور وزير الشؤون الاجتماعية سعد إبراهيم الخزان. وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحفي إن مصروفات الهيئة للسنة المالية الجديدة قدرت بـ 200 مليون دينار، في حين كانت مصروفاتها الفعلية نحو 174 مليون دينار وفقاً لبيانات الحساب الختامي. وبين عبدالصمد أن اللجنة أكدت أهمية التزام الهيئة بقواعد تنفيذ الميزانية وتدعيم إدارتها المالية المختلفة بالأعداد الكافية من الموظفين والتركيز على تدريبهم، حيث أن تقرير ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين سجل عدداً من الملاحظات والمخالفات المالية في هذا الشأن. وضرب مثلاً على ذلك بأن الهيئة لا تقوم بالتحقق من توافر الاعتمادات المالية قبل البدء بالأعمال أو المشتريات، مما ينشأ عن ذلك التزامات مالية يجب سدادها إما عن طريق المناقالات المالية أو اللجوء إلى وزارة المالية لإدراج اعتمادات مالية في ميزانية السنة المالية القادمة لسداد مستحقات سابقة وهو ما أفقد الميزانية لدورها

كاداة للضبط والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء. وبين أنه أدرج في ميزانية السنة المالية الجديدة مبلغ 800 ألف دينار لسداد مستحقات السنة المالية السابقة تخص الأجهزة الطبية (سماعات - كراس متحركة) بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية، كما أن هذا الأمر تكرر أيضاً في الميزانية السابقة والتي أدرج فيها مبلغ 18 مليون دينار لسداد مستحقات تعليمية لذوي الإعاقاة، مؤكداً في الوقت ذاته أن هناك مستحقات جديدة لم يتم حصرها مما يتطلب دراسة أسباب هذا الأمر من كل من الهيئة ووزارة المالية. ولفت إلى أن اللجنة وجهت بإعادة النظر في الآليات المتبعة حالياً في تشخيص نظام الإعاقاة خاصة أن هناك لغطاً في هذا الجانب من أن عدداً من الحالات لا يتم إنصافها إلا عن طريق لجنة التظلمات، بينما الأصل أن تكون اللجان الطبية معتمدة في عملها على معايير محددة لمعرفة صاحب الاستحقاق الفعلي للإعاقاة مع تحديد درجتها بشكل مباشر.



الانباء

تتقدم بصادق الغراء والمواساة إلى عائلة الكالوتي الكرام

لوفاة فقيدتها المغفور لها بإذن الله تعالى

حنان راضي الطاهر

زوجة / بدر عبدالله الكالوتي

ووالدة/ عبدالله، ريما، هاني ومنى

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آله وذويها الصبر والسلوان



السبيعي يطالب وزير الصحة بمنح أولوية العلاج بالخارج للمستحقين



الحميدي السبيعي

طالب النائب الحميدي السبيعي وزير الصحة الشيخ د.باسل الحمود بمعالجة ملف العلاج بالخارج ومنح الأولوية لمن يستحق فعلياً العلاج بالخارج والحد من العلاج السياحي. وقال السبيعي في تصريح للمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه وجه لوزير الصحة أمس واليوم عدداً من الأسئلة البرلمانية تتعلق بالعلاج بالخارج، معتبراً أن ما يجري في هذا الملف يعد «مضحية كبرى». وأوضح أنه طلب من الوزير وقف العلاج السياحي لكن ذلك لم يحدث، مؤكداً على مساعلته في حال قصر في هذا الملف. وبين أن هناك أناساً في أشد الحاجة للسفر للعلاج لا ينظر لهم، بينما توجد حالات غير مستحقة تحصل على ذلك، فهناك حرمان لمن انفجرت في حمة 4 شرايين في حين يرسل للعلاج من لديه تمزق بآربطة القدم! وضرب السبيعي مثلاً لبعض الحالات التي تعطل علاجها بالخارج ومنها امرأة تعطلت 8 أشهر رغم موافقتها على سحب عينة واتضح أن الوزارة لا تمتلك الأجهزة اللازمة لسحب العينة.

وتساءل السبيعي: «لمصلحة من تعطل هذه المرأة من العلاج بالخارج من أجل سحب عينة لا توجد أجهزة لسحبها داخل البلاد؟». وأضاف: «سبقت وان قلت للوزير إذا لم تستطع ضبط العلاج بالخارج أوقفه فلا تدعي انضباط عمل لجان العلاج بالخارج التي أعيد تشكيها في شهر 6 الماضي لكن اللعب فيها لا يزال قائماً على مصراعيه». وبين السبيعي أنه في انتظار الرد على أسئلته في هذا الشأن خلال أسبوعين وسيتم نشر الردود عليها.

من جهة أخرى، أكد السبيعي أنه لم يتراجع عن استجوابه لوزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان وإنما قرر تأجيله لحين الانتهاء من الإجراءات التي ستخذ بشأن الملاحظات المثارة في استجوابه السابق والملاحظات الحالية. وأكد أن الوزير أبدى استعداده لحاسبة كل مقصر وتلافي كل الملاحظات التي أثيرت في الاستجواب السابق وكذلك موضوع منطقة رحية والإطارات الموجودة فيها والمعركة لمشروع جنوب سعد العبدالله السكني. وأضاف السبيعي أنه اتفق مع الوزير على تقديمه لكل ما لديه من مستندات بشأن استجوابه إلى لجنة التحقيق البرلمانية ومنحه مهلة للمعالجة. وأكد أنه إذا لم يجد تعاوناً جيداً في هذا الملف عند صدور تقرير لجنة التحقيق سيكون له موقف في دور الانتعاق المقبل، مشيراً إلى أن هدف هذا الاستجواب ليس رأس الوزير وإنما الإصلاح. وأوضح السبيعي أنه سينتقل قريباً إلى منطقة رحية في جولة مع وزير التجارة لبحث الحلول المطروحة وبعضها منطقي، متمنياً معالجة الوضع لأهميته كموقع سكني. في شأن آخر، قال السبيعي أن ردود الهيئة العامة للاستثمار ووزارة المالية على أسئلته بخصوص الإدارة العامة للمجمارك وصلته كاملة بعد أن أمهل في الجلسة الماضية الوزير شهراً للرد عليها. ولفت إلى أن تلك الردود بينت أن هناك قيادياً لم يقدم ذمته المالية ولديه تعارض مصالح ولديه قضية منظورة أمام هيئة مكافحة الفساد، مشدداً على ضرورة إيقافه عن العمل لحين الانتهاء من الإدلاء بأقواله أمام الهيئة. وعن الاستجابات المقدمة حالياً، قال السبيعي إنها على جدول الأعمال وبالنسبة للاستجواب المزمع تقديمه لرئيس مجلس الوزراء من قبل النائب د.عبدالكريم الكندري أكد ضد الإحالة للدستورية والتشريعية والسرية.

«التشريعية» توافق على تعديل «السجل العيني»



جانب من اجتماع لجنة الشؤون التشريعية

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها أمس على تعديلين بشأن مشروع قانون نظام السجل العيني.

وقال مقرر اللجنة النائب د.خليل عبدالله في تصريح صحفي عقب الاجتماع، إن اللجنة ناقشت بنداً واحداً فقط وهو المتعلق بالتعديلات المقترحة على مشروع القانون بشأن السجل العيني، وأقرت تعديلين على مشروع القانون. وأوضح عبدالله أن التعديل الأول ينص على أن يتم التسجيل إلكترونياً، في حين ينص التعديل الثاني على السماح بالاطعن في

جمعية الصباحية التعاونية

إعلان

بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم 2019/211526 م بتاريخ 2019/4/22 م وموافقة رقم (2019/211539) بتاريخ 2019/4/24 م

تعلن جمعية الصباحية التعاونية عن رغبتها في التعاقد مع إحدى الشركات أو المؤسسات المتخصصة في المجالات التالية:

أولاً: (أعمال تنسيق وصيانة الحدائق) لصيانة حديقة جمعية الصباحية (ق 5).

ثانياً: (أعمال تأمين ممتلكات الجمعية لوثائق التأمين المختلفة - الحريق والسرقة - إصابات العمل)

فعلى الشركات والمؤسسات أصحاب الاختصاص الراغبة في التعاقد مراجعة إدارة الجمعية قسم (الشؤون القانونية) خلال مواعيد الدوام الرسمية لإدارة من الأحد إلى الخميس من الساعة 8:00 صباحاً وحتى الساعة 2:00 عصراً لتقديم العروض المالية في ظرف مغلق (مشعاً) وذلك اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2019/4/30 م إلى يوم الخميس الموافق 2019/5/9 م ولن يحدث بأي عرض يقدم بعد هذا التاريخ.

وذلك وفقاً للشروط التالية:

أولاً: بالنسبة لأعمال تنسيق وصيانة الحدائق:

- تطبيق القرار الوزاري رقم (16/أ) لسنة 2016 وتعليماته بشأن تنظيم العمل القطني.
- أن تكون الشركة أو المؤسسة من ذوي الاختصاص ومرخص لها في ذلك والترخيص ساري المفعول.
- اعتماد توقيع الشركة أو المؤسسة صاحبة الاختصاص.
- أن تكون الشركة أو المؤسسة لها سابقة أعمال في المجال المطلوب.
- أن تكون الشركة أو المؤسسة معتمدة لدى الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.
- العقد لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.
- حصر عمالة من قبل الهيئة العامة للتقوى العاملة يبين فيها عدد العمالة للشركة أو المؤسسة.
- شهادة من هيئة التقوى العاملة تفيد بأنه لا يوجد وقف على ملف الشركة وتراخيصه.
- أن يكون السعر معياراً أساسياً للاختيار عند توفر الشروط الواردة بالإعلان.
- سيتم استبعاد الشركة أو المؤسسة التي لم تتوفر صورة من الترخيص التجاري في الظرف المغلق.
- سيتم استبعاد الشركة أو المؤسسة التي لم تتلزم بالشروط المذكورة بالإعلان.

ثانياً: بالنسبة لأعمال تأمين ممتلكات الجمعية لوثائق التأمين المختلفة:

- أن تكون الشركة أو المؤسسة من ذوي الاختصاص ومرخص لها في ذلك والترخيص ساري المفعول.
- اعتماد توقيع الشركة أو المؤسسة صاحبة الاختصاص.
- العقد لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.
- أن تكون الشركة أو المؤسسة لها سابقة أعمال في مجال وثائق التأمين.
- الالتزام بالمعلومات والبيانات الخاصة بممتلكات الجمعية وبيانات التأمين لوثائق التأمين.
- شهادة من هيئة التقوى العاملة تفيد بأنه لا يوجد وقف على ملف الشركة وتراخيصه.
- أن يكون السعر معياراً أساسياً للاختيار عند توفر الشروط الواردة بالإعلان.
- سيتم استبعاد الشركة أو المؤسسة التي لم تتوفر صورة من الترخيص التجاري في الظرف المغلق.
- سيتم استبعاد الشركة أو المؤسسة التي لم تتلزم بالشروط المذكورة بالإعلان.

مجلس الإدارة

بلدية الكويت

إعلان رقم (32/2019)

إعلان نتيجة تأهيل الشركات والمؤسسات العاملة في الدعاية والإعلان

إن بلدية الكويت، من إعلان نتيجة تأهيل الشركات والمؤسسات العاملة في الدعاية والإعلان على النحو التالي:

- 1- شركة مركز بول أنه جون ويميز للدعاية والإعلان وذلك لعدم تقديمها ما يلي:
 - 1- ملف التأسيس للشركة.
 - 2- نسخة من شهادة التسجيل لدى فرقة تجارة وصناعة الكويت.
 - 3- نسخة من شهادة التسجيل العقاري لدى وزارة التجارة.
 - 4- محضرة سيرة الذاتية للدعاية والإعلان وذلك لعدم تقديمها ما يلي:
 - أولاً المستندات التالية:
 - 1- نسخة من آخر حساب ختامي مع بيان المركز المالي المعتمد من مكتب تحقيق حسابات.
 - 2- نسخة من آخر ميزانية المعتمد من مكتب تحقيق حسابات.
 - 3- شهادة من الجهة القضائية تفيد بعدم وجود أية نزاعات قضائية مع الجهات الحكومية.
 - 4- بيان تفصيلي للمركز المالي للشركة أو المؤسسة التي تررب في التأهيل، موضحاً فيه قيمة الموجودات التي تشمل الثابتة والمطلوبة معتمد من مكتب تحقيق حسابات.
 - 5- كشف حساب - من البنك بين الحركة المالية لحساب الشركة لفترة (6) شهور سابقة على موعد التأهيل.
 - 6- كشف من الجهة القضائية تفيد بعدم وجود أية نزاعات قضائية مع الجهات الحكومية.
 - ثانياً: عقود البثرة المعتمدة من الشركة والمستندات لشروط التأمين المدنية والإعلان قيمتها (17,899 د.د) وهي أقل من القيمة المحددة بشروط التأهيل.
 - 2- شركة برة الخليج للدعاية والإعلان والاتاع الفني وذلك لعدم تقديمها ما يلي:
 - أولاً المستندات التالية:
 - 1- كشف حساب - من البنك بين الحركة المالية لحساب الشركة لفترة (6) شهور سابقة على موعد التأهيل.
 - 2- كشف من الجهة القضائية تفيد بعدم وجود أية نزاعات قضائية مع الجهات الحكومية.
 - 3- وثيقة عقود البثرة المعتمدة من الشركة والمستندات لشروط التأمين المدنية والإعلان قيمتها (17,899 د.د) وهي أقل من القيمة المحددة بشروط التأهيل.
 - ثانياً: عقود البثرة المعتمدة من الشركة والمستندات لشروط التأمين المدنية والإعلان قيمتها (17,899 د.د) وهي أقل من القيمة المحددة بشروط التأهيل.
- 2- شركة بومبيلا والاتاع والتجوير للشركة.
 - 1- بيان بالمعيار والاتاع والتجوير للشركة.
 - 2- نسخة من آخر حساب ختامي مع بيان المركز المالي المعتمد من مكتب تحقيق حسابات.
 - 3- نسخة من آخر ميزانية المعتمد من مكتب تحقيق حسابات.
 - 4- بيان بالمعيار والاتاع والتجوير للشركة.
 - 5- وصف نشاط الشركة بصورة متكاملة مرتباً به كشك البيانات كشكاً العنصر العمومي - الماكس - العائد - البريد الإلكتروني - الخ.
 - 6- بيان تفصيلي للمركز المالي للشركة أو المؤسسة التي تررب في التأهيل، موضحاً فيه قيمة الموجودات التي تشمل الثابتة والمطلوبة معتمد من مكتب تحقيق حسابات.
 - 7- الهيكل التنظيمي لشركة وبعد انهاء الجاهز الإداري والفني.
 - 8- كشف حساب - من البنك بين الحركة المالية لحساب الشركة لفترة (6) شهور سابقة على موعد التأهيل.
 - 9- كشف من الجهة القضائية تفيد بعدم وجود أية نزاعات قضائية مع الجهات الحكومية.
 - 6- شركة أوميبيا للدعاية والإعلان وذلك لعدم تقديمها ما يلي:
 - 1- نسخة من آخر حساب ختامي مع بيان المركز المالي المعتمد من مكتب تحقيق حسابات.
 - 2- نسخة من آخر ميزانية المعتمد من مكتب تحقيق حسابات.
 - 3- بيان بالمعيار والاتاع والتجوير للشركة.
 - 4- بيان تفصيلي للمركز المالي للشركة أو المؤسسة التي تررب في التأهيل، موضحاً فيه قيمة الموجودات التي تشمل الثابتة والمطلوبة معتمد من مكتب تحقيق حسابات.
 - 5- كشف حساب - من البنك بين الحركة المالية لحساب الشركة لفترة (6) شهور سابقة على موعد التأهيل.
 - 6- كشف من الجهة القضائية تفيد بعدم وجود أية نزاعات قضائية مع الجهات الحكومية.
 - 7- وصف نشاط الشركة بصورة متكاملة مرتباً به كشك البيانات كشكاً العنصر العمومي - الماكس - العائد - البريد الإلكتروني - الخ.
 - 8- كشف حساب - من البنك بين الحركة المالية لحساب الشركة لفترة (6) شهور سابقة على موعد التأهيل.
 - 9- كشف من الجهة القضائية تفيد بعدم وجود أية نزاعات قضائية مع الجهات الحكومية.

وسيتيم الشركات والمؤسسات التي لم يتم تأهيلها عدة أسبوعين اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وذلك لتقديم التظلمات.

مدير عام البلدية